





مجلة أضواء

العدد السادس والخمسون حزيران / 2014

تصدر عن مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير www.adhwaa.org





محتويات العدد السادس والخمسون

الصفحة	المصدر	الكاتب	العنوان	ت
3	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	بهاء النجار	المشروع السياسي للسيد السيستاني	1
6	الصباح	سالم مشكور	سوريا و(داعش) والعراق !	2
8	المثقف	جاسم محمد	القاعدة تعتمد الإستخبارات اكثر من القدرة العسكرية	3
12	المدى	هادي عزيز علي	الصلاحيات المحدودة لحكومة تصريف الأعمال القادمة	4
17	العراق تايمز	عماد عبد الكاظم العسكري	فرضية تشكيل الحكومة العراقية	5
20	موقع الدكتور سيار الجميل	د. سيّار الجَميل	محاولة في تفكيك المشهد السياسي العراقي	6
23	الزمان	عماد علو	مجتمع النصب والتزوير وإنتحال الشخصيات	7

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأى مركز اضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية



مركز أضواء للبحوث والدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





المشروع السياسي للسيد السيستاني1



رغم ان مكتب السيد السيستاني بين عن طريق معتمده في كربلاء السيد احمد الصافي قبيل الانتخابات البرلمانية التي اجريت مؤخرا في 30 نيسان 2014 بأن الوقوف على مسافة واحدة لا تعني الوقوف بين الصالح وغيره - حسب تعبيره - وإن كان هذا الموقف لم يرض البعض لانه يرى ان تحديد الصالح وفق وجهة نظر المرجع ام وجهة نظر الناس ؟! على اعتبار ان البشر مختلفون في وجهات النظر فضلاً عن اختلاف وجهة نظر العالم عن وجهة نظر العوام ، وهذا مما يزيد المشهد تعقيداً.

رغم ذلك الموقف فإن الكثيرين كانوا يطالبون ببيان سبب عدم دعم او توضيح اكثر لمواصفات المرشح الاصلح والانزه والاكفأ، فالمواطن لم يتمكن من تحديد هذه االمواصفات طيلة عشر سنوات مضت بدليل صعود السيئين والوضع الامني والخدمي السيء للغاية رغم صرف اكثر من 700 مليار دولار خلال هذه الفترة، اي بمعدل 70 مليار دلار للسنة الواحدة، وهذا ما اكده معتمدا السيد السيستاني في كربلاء خلال العقد المنصرم.

ولاجابة المعترضين سنفترض دعم مرجعية السيد السيستاني للمرشحين او قوائم او مواصفات معينة لبعض المرشحين وتوجه الناس لانتخابهم وبالتالي فوزهم ، فإذا أخفق هؤلاء المدعومون من مرجعية السيد السيستاني ألا يلقون اللوم والمسؤولية على مرجعية السيد السيستاني ؟ وفي ظل غياب آلية متابعتهم ومحاسبتهم او استبدالهم ان تطلب الامر فإن بقاءهم سيحسب على مرجعية السيد السيستاني لمرشح او كتلة مرجعية السيد السيستاني لمرشح او كتلة اي خدمة للمواطنين بل بالعكس ستؤثر سلباً على المواطن و على مرجعية السيد السيستاني على السواء.

ورب سائل يسأل لماذا لا توضع آلية لمحاسبة ومتابعة واستبدال اولئك المرشحين ؟ والجواب هو ان وضع آلية لذلك يعني ان هناك مشروع سياسي وهذا الامر غير ثابت بالنسبة للسيد السيستاني فلا يوجد في تراثه ولا تراث مكتبه ان هناك مشروعاً سياسياً ، وما يؤكد ذلك ان رؤية السيد السيستاني لولاية الفقيه الممنوحة له من قبل المعصومين سلام الله عليهم هي مقيدة

مركز أضواء للبحوث والدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

¹ بهاء النجار - مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية



هذه الانتخابات

و محدودة وهي المعروفة بالولاية الحسبية ، إذ لا يراها عامة وواسعة او مطلقة كما عند بعض الفقهاء المصلحين امثال السيد الخميني والسيدين الصدرين قدس الله ارواحهم جميعاً. هذه الولاية الخاصة والمحدودة هي النمط السائد للولاية في حوزة النجف ومنهم باقي المراجع المعروفين بالمراجع الاربعة (الحكيم والفياض والنجفي اضافة الى السيستاني) هذا فضلاً عن استاذهم السيد الخوئي قدس سره ، لذا فمحاولة اقحام مرجعية السيد السيستاني في الجانب السياسي الى حد تحديد المرشحين ومتابعتهم وتبني مشروع سياسي معين هذا أمر لا فائدة منه ، ربما هذه المحاولة نجحت في ان يتبنى الشيخ بشير النجفي دعم قائمة وبعض المرشحين (حوالي 15 مرشح ضمن قائمة المواطن التي يقودها عمار الحكيم) وتحريم انتخاب المالكي في

ولكن دعم النجفي للحكيم لا يعني وجود مشروع سياسي للاول بنفس الدليل الذي سقتاه سابقاً مع مرجعية السيد السيستاني، وحتى لو فرضنا وجود مثل هذا المشروع فإنه غير ناجح عملياً لان المرجعية ليست هي من أسس القائمة وأشرف على تشكيلها ودخلت الجهات السياسية تحت مظلتها ورعايتها، وإن ما حصل العكس فقد أدخل الشيخ النجفي مرشحيه في قائمة المواطن وكأنه احد الكيانات او الشخصيات السياسية المؤتلفة مع المجلس الاعلى، وبالتالي فإن أي تلكؤ من قبل كتلة المواطن سواء على المستوى التشريعي او الرقابي او الحكومي فإن ذلك يوقع مرجعية النجفي ومرشحيها في حرج امام الناس عموماً وانصاره ومقلديه خصوصاً، وحتى مرشحو مرجعية النجفي يمكن ان يتملصوا ويفلتوا من مراقبة ومتابعة الجهة المرشحة بسبب غياب الالية الفعالة لذلك.

ان خبرة المجلس الاعلى السياسية التي امتدت لاكثر من ثلاث عقود بشكل منظم بحيث يمكن القول ان المجلس الاعلى اكثر الاحزاب الاسلامية تنظيماً ، ودعم مالي كبير لا تعرف مصادره وعدم الالتزام بثوابت ومبادئ دينية معينة والتزامهم الاساسي بالمصالح السياسية فأهدافهم سياسية بحتة رغم واجهتم اسلامية ، مقابل ذلك خبرة سياسية بدانية لمرشحي مرجعية النجفي اضافة لحداثة تجربة مرجعية النجفي في السياسة وبهذا المستوى مع انعدام تنظيم عمل مرشحي مرجعية النجفي وعدم وضوح برامج عملهم والاساس الذي تبتني عليه علاقاتهم ، كل هذا يجعل سطوة المجلس الاعلى ونفوذه اقوى بكثير من مرشحي مرجعية النجفي الذين لم يتجاوز عددهم المواطن على 40 مقعداً تقريباً للدورة القادمة فإن ممثلي مرجعية النجفي سيذوبون بشكل او المجلس الاعلى وعمار الحكيم.

مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org





فبالنتيجة المشروع السياسي هو آلية عمل متكاملة ومنضبطة ومعلنة ومدروسة من قبل الجهة التي تطرحه وتسيطر عليه بكل تفاصيله ، لا ان ينضوي ضمن برنامج سياسي لحزب سياسي اياً كان ذلك الحزب ، وهذا غير متحصل لدى المراجع الاربعة في النجف الاشرف ، بل يمكن القول وعلى نفس الأساس ان المراجع الاربعة ليس لديهم ايضاً مشروع اقتصادي أو غيره ولو على مستوى النظرية وسنبحث هذا الموضوع اذا وقفنا على مصادر تدلنا على ذلك.



مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير www.adhwaa.org





سوريا و(داعش) والعراق²!



لا يمكن القول ان الانتخابات الرئاسية السورية قبل يومين هي تكرار - بشكل كامل - لمثيلاتها السابقة سواء في عهد بشار الاسد أو والده الراحل حافظ الاسد. الفرق هو ربما في دوافع أو توجه المواطنين الى المراكز الانتخابية. نستثني من ذلك المناطق الخاضعة للمجموعات المسلحة التي منعت إجراء الانتخابات فيها ونتحدث عن مناطق سيطرة النظام، فالواضح أن السوريين ذاقوا خلال أعوام الأزمة مرارة فقدان الامن، حتى باتت العودة الى الوضع السابق حلماً كبيرا، والحديث عن الديمقراطية وحريات الرأي والتعبير وغيرها ترف لا يفكر فيه سوى السياسيين المعارضين المقيمين خارج بلادهم.

وسواء كان السبب هو النموذج الذي قدمته المجموعات المسلحة من تغييب الامن وتقديم نموذج لا يحتمل من الوحشية والظلامية في سوريا ومصر وغيرها، أو ان أجهزة النظام ساهمت في ترسيخ هذه القناعة، فان النتيجة واحدة وهي ان غالبية السوريين باتوا يتوقون الى عودة الوضع كما كان عليه قبل الاحداث ربما تكون هذه القناعة شكلت جانبا كبيرا من دوافع الترحيب بالانتخابات الرئاسية والمشاركة فيها، وهي في حقيقتها أشبه باستفتاء على الرئيس السوري، وبالتالي تصويت ضد مساعي الاطاحة به بعدما رأوا ان ذلك ليس سوى غطاء لإبقاء الوضع يسير نحو مزيد من الخراب والدمار ربما الى سنوات طويلة، والهدف النهائي تخريب سوريا وتدميرها تماما وليس مجرد الاطاحة بالنظام

ما شجع الناخبين السوريين على التوجه الى الصناديق والتصويت للاسد، هي رؤيتهم لقواته تستعيد الارض تدريجيا، فيما الفصائل المسلحة تواصل الانحسار بعدما تغيرت المعادلة الدولية والقليمية التي تشكل سوريا إحدى ساحات صراعها. لا ننسى هنا الدهاء الكبير الذي تعاملت به أجهزة النظام الامنية، مدعومة بخبراء دول صديقة، مع المجموعات، خصوصا على صعيد اختراقها، وافتعال جبهات قتال بين المجموعات نفسها بهدف إضعافها وحرف إتجاه قتالها، حتى باتت "داعش" مثلا تتجه الى محاربة النصرة، والاخيرة تحارب "داعش" والجبهة الاسلامية المكونة من فصائل أخرى، وهو نجاح يحسب للقيادة السورية التي تستخدم ما بيدها من أسلحة لتفكيك جبهة المعارضة المسلحة المدعومة إقليميا ودوليا.

عراقيا، كان الموقف الرسمي وجانب كبير من الموقف الشعبي يقف الى جانب سوريا، وضد الحرب عليها. موقف كلف بغداد الكثير من الثمن السياسي. موقف يشكل حقا طبيعيا لها، ليس انطلاقا من حسابات وتوقعات واحتمالات، وإنما بناءً على قراءة واقع منظور، فالمجموعات السورية المسلحة كانت تحمل ذات الافكار والتوجهات لتنظيمات القاعدة التى تستهدف العراق

مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

² سالم مشكور- الصباح





منذ التغيير السياسي فيه سنة 2003، بحجة مقاومة الاحتلال الاميركي بداية، وصولا الى الكشف عن وجه طائفي كالح تحركه دول خليجية وغيرها بدأ باستهداف مكون عراقي، فضلا عن الاستقرار العراقي بوجه عام. وقد اتضح الترابط بين المجموعات السورية والعراقية، بل والتمازج بينها عندما بدأت ما سميت الاعتصامات الاحتجاجية في الرمادي والتي كانت غطاء لدخول هذه المجموعات الى المنطقة والتمركز فيها استعدادا لبدء العمليات ضد العراق. وما أحداث المنطقة الغربية اليوم إلا صورة جلية لما كان سيحدث في العراق كله لو كانت هذه المجموعات نجحت في السيطرة على كل سوريا.

موقف العراق الرسمي، والشعبي، ووجود أعداد كبيرة من الافراد المتطوعين للدفاع عن مواقع دينية سورية يستحق لفتة عملية سورية لرد بعض الجميل العراقي. وإذا كانت الاجهزة السورية قد أخطات سابقا عندما دعمت المجموعات المسلحة وسهلت تدريبها ودخولها الى العراق بذريعة مقاومة الاميركان، فقد آن الاوان الآن لتصحيح ذلك الخطأ فضلا عن رد الجميل العراقي، بأن تتعاون الاجهزة السورية مع الجانب الرسمي العراقي هذه المرة من أجل ضبط الحدود الرخوة من الجانب العراقي، فضلا عن تعاون مخابراتي يمكن القوات العراقية من اصطياد المسلحين حين دخولهم الاراضي العراقية، خصوصا "داعش" الناشطة في العراق والمخترقة بشدة من الاجهزة السورية، فوجود هؤلاء في العراق يظل أداة يمكن أن ترتد لاحقا على سوريا، فضلا عن عبتها بالأمن العراقي.



مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





القاعدة تعتمد الإستخبارات اكثر من القدرة العسكرية³



إعتقلت جبهة النصرة مطلع شهر مايو 2014 في سوريا العقيد أحمد النعمة قائد مجلس درعا العسكري التابع للمعارضة إضافة إلى خمسة آخرين من قادة الألوية والكتائب المقاتلة. العقيد النعمة الذي عرف بانتقاده للمتشددين، كان قد إنتقل من الحدود الجنوبية إلى درعا في وقت سابق للعمل على توحيد مقاتلي المعارضة السورية في المنطقة، وقد استثنى جبهة النصرة من هذا الموضوع. إن اعتقال النعمة في طريقه عبر الحدود الجنوبية الى داخل سوريا من قبل جبهة النصرة يمثل خرقا امنيا استخباريا، اي ان النصرة كانت لديها متابعة الى حركة النعمة وجدول زيارته من قبل من خلال مصادر داخل "الجبهة الجنوبية" والجيش الحر وربما داخل خارج الإراضي السورية، مكنتها من متابعة النعمة واعتقاله. ان حصول جبهة النصرة على تفاصيل عن مسؤول بحجم احمد النعمة، يعكس مدى اعتماد النصرة على البيانات والمعلومات اكثر من القدرة العسكرية. يشار إن النصرة ولدت من رحم "الدولة الاسلامية في العراق والشام" والاخيرة هي من اكثر التنظيمات اعتمادا على الامن والاستخبارت حتى وصفت بشراستها الاستخبارية. داعش تعتمد الامن والاستخبارات مهنيا داخل تنظيمها ضمن سلسلة محاضرات ودورات خاصة يشرف عليها مقاتلون يتمتعون بخبرة عسكرية، وهذا ما كان وراء صعود الحاج ابو بكر الشخص الثاني في التنظيم المسؤول عن امن البغدادي وعن تدقيق وفحص قيادات التنظيم من احتمالات تعرضهم للأختراق او تورط بعضهم بالعمل الى اطراف خار جبة

وفي إصدار الى مؤسسة الملاحم للإنتاج الإعلامي في شهر مايو 2013، بعنوان حصاد الجواسيس، تحدث فيه مايسمى "مندوب الجهاز الأمني لتنظيم قاعدة الجهاد في اليمن وجزيرة العرب" يؤكد فيها اعتمادهم خلايا استخبارية اي شبكة عمل استخبارية داخل المجتمعات تقوم بجمع المعلومات عن قيادات الدفاع والامن والداخلية والامن السياسي في اليمن وكذلك عن الاشخاص الذين يتعاونون مع الحكومة اليمنية. ذكر المندوب الامني، بان جهاز الامن في التنظيم يقوم في اعقاب كل عملية بدون طيار او عمليات عسكرية اخرى تستهدف قياداتها، المنظيم يقوم في اعقاب كل عملية بدون طيار او عمليات عسكرية اخرى تستهدف قياداتها، مراجعة استخبارية الى علاقات قيادات القاعدة ولقائاتها والاشخاص المشتبه بهم، بزرع شرائح اتصالات ترسل ذبذبات عبر ال (GPS Global Positioning System) أو جي بي أس (لتعطي دلالة حركة عجلات تنظيم القاعدة، لتقوم باعتقالهم والتحقيق معهم وتصفيتهم. وفي مصر في يضطر ضباط الاستخبارات من تغيير محل سكنهم خارج المناطق التي كانوا

3 جاسم محمد - المثقف



يسكنون فيها بسبب قيام تنظيم القاعدة والاخوان عبر شبكة عملائهم الاستخبارية بجمع المعنيين المعلومات لغرض تصفيتهم، وهذا كان وراء اغتيال العديد من قيادات الداخلية بينهم المعنيين بملفات الاخوان والتنظيمات "الجهادية".

تداخل الامن والإستخبار

إن الاستخبارات والامن اصبحا من ابرز القواعد الاساسية لتنظيم القاعدة المركزي والمجموعات "الجهادية" لتتحول حروب القاعدة والمجموعات القاعدية الى حرب استخبارية و معلوماتيه اكثر من أن تكون حرب عصابات او الكر والفر وهنا الكثير من التداخل مابين الامن والاستخبار مما يجعل القاريء العادي يخلط بين المفهومين. ورغم مراجعة عدد من الموسوعات المعلوماتية المعنية بالمعرفة فلم يكن هناك تعريفا اكاديميا او ميدانيا الى الامن والاستخبارات قريب الى الواقع.

إن المفهوم الشامل للأمن وفقا الى روبرت ماكنامرا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه جوهر الأمن، حيث قال "الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". ويقصد في الأخير توفير الأمن العسكري لهذه التنمية وحمايتها من التهديدات. أما تعريف المخابرات وفقا لموسوعة المعرفة "وكثيراً ما يُطلق عليها الاستخبارات" - هي الخطوات المدروسة لجمع المعلومات، ثم فرزها وتصنيفها، وتحليلها، ثم ارسالها للجهات المناسبة، في الوقت المناسب، لتعيينها في وضع الاستراتيجات، ورسم السياسيات، واتخاذ القرارات الصائبة لحماية الدولة من الخطر" لكن ممكن تعريف الاستخبارات بشكل بسيط اكاديميا: "هي الجهاز المسؤول عن مكافحة التجديدات الداخلية والخارجية". ويقوم جهاز المخابرات بجمع المعلومات على ثلاث مراحل: التهديدات الداخلية والخارجية". ويقوم جهاز المخابرات بجمع المعلومات على ثلاث مراحل: المعلومة اي رفعها الى الجهات العليا للاستفادة منها في رسم إستراتيجياتها وسياساتها. اما تعريف الامن ممكن ان يشمل امن الاشخاص او امن المنشأت والامن الداخل، علما بان الامن القومي يقع ضمن مسؤولية الاستخبارات بالاضافة الى الدفاع والخارجية ولم يتحدد بالداخل رغم مفردة الامن.

مفهوم الامن والاستخبار لدى القاعدة

يمسك تنظيم القاعدة بالاستخبارات والأمن ليكون اساس وقاعدة في عمله، بلا شك القاعدة التنظيم المركزي هو تنظيم ايدلوجي عقائدي قائم على الفكر السلفي، لكنه يجمع مابين الفقه والشريعة والاستخبارات، فهو يستخدم كل الوسائل لتعزيز قوته وتنظيمه داخليا، بل يستنبط الدروس الاستخبارية والامنية من ايدلوجيته ليوظفها في ادارة التنظيم ليصبح علامة قوة يوازي وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية رغم عدم التوازن.

لقد درس تنظيم القاعدة تشكيلات "السي اي اية" وعملياتها الاستخبارية المغطاة منذ التاسيس ولحد الان وهو يؤمن بتحديث علم الاستخبار مع الواقع واعتمد طريقة الاستخبارات المركزية الاميركية و الغربية في حرب المعلومات والاستخبارات، لذا فهو اكثر التنظيمات "الجهادية" بل

مركز أضواء للبحوث والدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير فاق ويفوق الكثير من اجهزة استخبارات بعض الدول وخاصة في مجال المعلومات والتكنلوجيا. استفاد التنظيم من اعتراض بعض الطائرات بدون طيار وفي قرصنة المعلومات الالكترونية وفي اختراق الاهداف والخرائط. وهو لايتردد للأستعانة بالضباط السابقين في المؤسسات الاستخبارية. ومن رواد التنظيم سيف الدين العدل، ضابط مصري سابق ان التحق بتنظيم الاخوان ثم القاعدة ليكون على راس اركان عمليات تنظيم القاعدة المركزي، والذي يتميز عن التنظيمات المحلية والاقليمية بتماسكه وسريته اكثر من التنظيمات المحلية رغم ضعفه ميدانيا اي عسكريا. ورغم ان هذه التنظيمات المحلية تعمل ضمن مظلة القاعدة وتاخذ غالبا التشكيل الاداري لكنها اقل سرية في عملها واكثر نفعية وتغلب عليها تحقيق اهداف لطائفة او مجموعة مسلحة اكثر من عولمة اهداف القاعدة.

القاعدة تحاكي تشكيلات "السي اي اية" في ادارة عملياتها وتنظيمها وشبكة عملائها، فتنظيم القاعدة المركزي بعيدا كل البعد عن حرب العصابات وعن المجموعات المسلحة الاخرى، فتلك المجموعات المسلحة تختلف عن القاعدة باعتمادها العمليات "الجهادية" او التعرضية وتصفية الخصم، التي تكون على شكل تنظيمات صغيرة عكس تنظيم القاعدة الذي يقوم على اساس حرب المعلومات الإستخبارية واللعبة المزدوجة رغم انه تنظيم "جهادي" عقائدي. فهو يعتمد على جهاز امن داخل التنظيم والذي يكون مسؤولا عن امن مقاتلية ومتابعتهم واخضاعهم للتدقيق والمراقبة. فهنالك داخل التنظيم سلسلة مراجع ادارية استخبارية ، مسؤولة عن امن المعلومات وتوظيفها .

جهاز امن القاعدة يكون مسؤولا عن:

المدنيين.

ـ جمع المعلومات عن الاهداف: اشخاص اومنشأت من خلال كتائب استطلاع بشرية أوبالوسائل الفنية اي بالمعاينة ورسم المخططات للاهداف في حالات الاهداف ذات السرية العالية وتجنب استخدام التصوير او الاساليب الفنية لتلافي الكشف. وكثيرا ماتعتمد القاعدة على الانترنيت وخرائط محرك كوكل

في جمع المعلومات عن اهدافها والكشف عنها وخاصة مواقع المنشأت ومداخلها ومخارجها وضع الخطط الاستخبارية لضرب الاهداف بشكل مسبق من قبل اركان عمليات التنظيم المركزي وليس من قبل الكتائب ذاتها، علما بان تنظيم القاعدة احيانا يعطي الحرية لكتائبه باختيار الاهداف وتنفيذها ضمن امكانياتهم الذاتية. اما في العمليات الواسعة او مايسميها التنظيم بالغزوات فتكون مركزية وتشترك بها كتائب وتنظيمات اسناد اخرى غير محلية لننفيذ عمليات الاغتيال والتصفية للخصم و تكون بتخطيط مركزي وبتنفيذ من تشكيل العمليات الخاصة، المدربة على الاغتيالات والمداهمة القاعدة تحتاج هذا النوع في عملياتها لاظهار قوتها، لذا فهي تعول على هذه العمليات بالترويج الى التنظيم وكسب مقاتلين جدد من خلال اثبات مصداقية التنظيم وقوته بمثل هكذا عمليات، فهي تستهدف الاهداف ذات الدرجة النوعية العالية للخصم مثل مبنى الوزارات ومراكز الامن ومديريات مكافحة الارهاب من اجل بث حالة الرعب والصدمة داخل الخصم واستعراض قوتها، هذه العمليات تكاد لاتقبل الخسارة لانها تسيء الى سمعة ومصداقية التنظيم القتالية اكثر من الاهداف الرخوة التي تكون عادة بين

مركز أضواء للبحوث والدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org



ـ ان تشكيل امن القاعدة، يكون أداريا بعيدا عن المتطوعيين الانتحاريين والدعاة. ومن ابرز مايميز هذا التشكيل اعتماده طريقة التراسل البشري وعدم استخدام الاتصالات الحديثة لأحتمالات الكشف واتباعه السرية والحماية.

أساليب القاعدة الاستخبارية

إن القاعدة تتبع مبدأ عدم التفريط والافراط في الامن لمقاتليها، فهي تركز على اتباع اساليب الامن والحماية والاستخبار في مواضعها لتنظيمها العسكري وكذلك لتنظيمها الاستخباري ولا تفرط به. أما تشكيله الاعلامي ومشايخه من الدعاة فتطلب منهم ان لا يفرطوا في اتباع الاجرائات الامنية او المبالغة بامنهم لان طبيعة عملهم لايحتاج ذلك كونه علنيا ويحتاج للظهور بين العامة والاعلام القاعدة هي من تختار المكان والزمان في مقاتلة الخصم ضمن إستراتيجيتها وخططها العسكرية، اي تحاول القاعدة سحب الخصم الى المربع التي تختاره، وفى نفس الوقت هى تتبع مبدا التعرض اكثر من الدفاع فى ضرب الخصم. وفى اصعب المواجهات تعمل القاعدة تكتيكا عسكريا عند محاصرتها، بفتح جبهات في مواقع بعيدة اخرى لتخفيف الضغط عليها وهي تقع ضمن مفهوم اركان الحرب والتعبئة العسكرية على ارض المعركة. اعتمدت القاعدة الاسس الاستخبارية اكثر من الامنية في مواجهة خصومها ومنها اللعبة المزدوجة اي استخدام العميل المزدوج، ووفقا لعلوم الاستخبار فان اللعبة المزدوجة او العميل المزدوج لاتقوم بها اجهزة المخابرات الضعيفة الااذا كانت على درجة من القدرة والامكانيات في تحقيق حالات تماس استخباري مع الخصم تستطيع من خلالها تسريب بعض المعلومات مقابل تحقيق اهدافها. واشهر العمليات الاستخبارية التي قامت بها طالبان هي عملية البلوي ـ عميل مزدوج ـ الانتحارية في 30 ديسمبر 2009، الذي استهدف فيها مركز "السي اي اية" في خورست ـ افغانستان وراح ضحيته خمس ضباط من "السى اي اية" وادت هذه العملية في حينها الى تراجع عمل "السّبي اي اية" وشبكة عملائها باتجاه طالبان والقاعدة. كون طالبان استطاعت اختراق السي اي اية في اللعبية المزدوجة. اللعبة المزدوجة استخباريا لا تدار الا مركزيا ومن قبل فريق عمل وليس مسؤولا واحد لتعقيدها وتركيبها ومردوداتها السلبية الخطيرة على المؤسسة الاستخبارية والعميل المزدوج.

إن اعتماد تنظيم القاعدة المركزي اللعبة المردوجة يعني تمتعه بالثقة وبقدراته في مواجهة الخصم وكثيرا ما استخدمتها القاعدة ضد خصمها "السي اي اية" وفي محطاتها المغلقة هذه العمليات تعكس اهمية الاستخبار والامن في تنظيم القاعدة ليخلق من القاعدة تنظيم الدولة السرية العائمة غير محددة بحدود بجغرافية المكان او ديموغرافيا ، لتكون هي الاخطر .

*باحث في مكافحة الإرهاب والإستخبارات



مركز أضواء للبحوث و¹الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





الصلاحيات المحدودة لحكومة تصريف الأعمال القادمة⁴



يصبح مصطلح (تصريف الأعمال) أكثر حضوراً عند تقديم الحكومات استقالتها، أو تسحب الثقة عنها من قبل البرلمان، أو تنتهي الدورة التشريعية، فتكون هناك مدة من الزمن قد تطول أو تقصر حتى تشكيل الحكومة الجديدة. ففي تلك المدة تستمر تلك الحكومات بأداء أعمال محددة اصطلح على تسميتها (تصريف الأعمال)، وتضع الدساتير في الدول المختلفة نصوصا لمعالجة الأوضاع تلك، أو قد يشوب بعض الدساتير عوز تشريعي لمعالجة هذه المواضيع، اذ ان الغالب من دساتير العالم يخلو من تعريف لحكومة تصريف الأعمال. لذا فان دراسة هذا الموضوع تستوجب الرجوع إلى النصوص الدستورية والقانونية ان وجدت، والسوابق المعتمدة في الهيئات التشريعية أو السوابق المعتمدة للحكومات السابقة والأعراف الدستورية وأحكام القضاء،

فضلاً عن جهود فقهاء القانون العام، والدستوري منه على وجه الخصوص، خاصة الجهد المتميز لفقهاء القانون في فرنسا ومجلس الدولة فيها، الذين تناولوا هذا الموضوع دراسة وتدقيقاً، قبل وبعد استقالة حكومة (جورج بومبيدو) في 16 تشرين الاول 1962 أثر سحب الثقة عنها، الذي أدى إلى ارساء البناء المؤسسي لهذا الموضوع وتطويره حتى اصبح بالشكل المعروف به حالياً.

ولما كان الغالب من دساتير العالم لم يورد تعريفا لمصطلح (تصريف الأعمال)، اذن ما المقصود به؟ وبماذا عرفوا هذا المصطلح؟ وما هي الصلاحيات الممنوحة لحكومة تصريف الأعمال؟ وما موقف الدستور العراقي منها؟ نحاول الإجابة على هذه الأسئلة وعلى الوجه الاتي: -

أولاً - تعريف حكومة تصريف الأعمال

لقد عرفت حكومة تصريف الأعمال بتعاريف عديدة محسوبة على الجانب الفكري والمعرفي لقائلها، ولعل من أهم تلك التعاريف: (هي السلطة المناط بها تأمين استمرارية وديمومة الحياة الوطنية من تاريخ استقالة الحكومة وتاريخ تأليف الحكومة الجديدة). أو يقال انها: (تهدف إلى بيان نطاق الاختصاصات التي تتمتع بها الحكومة التي تضع بارادتها نهاية لتقلد الحكم أو أنها لم تعد تتمتع بثقة البرلمان)، أو كما يعرفها المعجم الدستوري الفرنسي: (هو النظام الذي يطبق، فيما عني الشروط على الحكومات المستقيلة كافة، لكون تلك الحكومات لا تتمتع بكامل السلطة، إلا أن يكون هناك مقابل ذلك تحريك تبعيتها السياسية ضمن الشروط المحددة

⁴ هادي عزيز على - المدي



بالدستور)، كما عرّفها الفقيه الفرنسي Waline بأنها: (تصريف الأمور الجارية التي تتصف بالاستعجال التي لا تكون لها صفة سياسية). ويقول شفيق المصرى استاذ القانون الدولي: (ثمة مبدأ في الدياة الدستورية العامة للدول والحكومات معروفة بمبدأ استمرارية المرافق العامة، لأن الحياة الوطنية وقضايا الناس والمواطنين لا يمكن ان تتجمد إلى حين تشكيل حكومة جديدة). أما المادة (64) من الدستور اللبناني: فقد أعطت حكومة تصريف الأعمال الحق بممارسة صلاحياتها بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال. ومعلوم ان لبنان، من أكثر الدول ممارسة لتصريف الأعمال بسبب التشكيل الطائفي المعقد لديهم والتدخل الخارجي المعروف، اذ قد تطول لديهم مدة تصريف الأعمال إلى أوقات قياسية، وكما كان الحال آنذاك في حكومة رشيد كرامي (1969) حيث امتدت مدة تصريف الأعمال فترة زادت على السبعة أشهر. يضاف إلى هذه التعاريف ان حكومة تصريف الأعمال تبقى من دون رقابة برلمانية في حالة حل البرلمان أو انتهاء دورته التشريعية. وهذا يعنى أنها لا تستطيع القيام بأي عمل يتطلب

المراقبة. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فأن الحكومة المستقيلة بسبب سحب الثقة، هي حكومة منزوعة الثقة، أي أن الشعب من خلال ممثليه قد سحب عنها الثقة، ولم تعد تمثله، وليس لها من صلاحيات ترتقى إلى ثقة الشعب بها.

ثانيا - المسائل التي تخرج عن اختصاص حكومة تصريف الأعمال

ولما تقدم، وبالإشارة إلى التعاريف أعلاه، وما استقرت عليه الأعراف الدستورية والجهود الفقهية المعروفة في هذا المجال، والأحكام القضائية المتصدية لهذا الموضوع، والنصوص التشريعية في بعض دول العالم المختلفة، والسوابق المعتمدة في الهيئات التشريعية والسوابق التي اعتمدتها الحكومات السابقة، والجهد الأكاديمي في القانون العام، وحيث ان هذه الحكومة لا رقابة برلمانية عليها، ومنزوعة الثقة في الحالة الثانية، وكما مبين أعلاه، فأن خلاصة الرأي تتجلى في ان المسائل الآتية تخرج عن صلاحية حكومة تصريف الأعمال، لكونها أعمالا غير اعتيادية وغير روتينية ولا تتطلبها حالات الاستعجال، والسبب في حجب هذه المسائل من الحكومة تلك لكونها تتطلب رقابة برلمانية، وهي على الوجه الآتى:

1 - لايجوز لها تقديم مقترحات لتعديل النصوص الدستورية أو الغاء نصوص دستورية خلال تلك الفترة، لأن أمراً كهذا يرتبط بسياسات الدولة العليا وكونه من القرارات المصيرية، الذي لا يندرج تحت مفهوم تصريف الأعمال.

2 - وليس لها كذلك اقتراح مشاريع القوانين، لأن اقتراح المشاريع يندرج تحت مفهوم (سياسات الدولة) التي تخرج عن صلاحية تلك الحكومة، هذا أولاً. أما ثانياً فان تلك المشاريع قد تحمل الدولة أعباء مالية وهو أيضاً خارج اختصاصها. أما ثالثاً وكما في - الحالة العراقية - فإن مشاريع القوانين بحاجة إلى سلطة تشريعية لتشريعها وحسبما تتطلبه النصوص الدستورية، ولانتهاء الدورة التشريعية فإن تلك المشاريع تبقى حبراً على ورق.

3 - كما لا يجوز لها عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لذات السبب الوارد في الفقرتين (1) و(2) أعلاه .

4 - وكذلك لا يجوز وضع خطط التنمية الطويلة الأجل أو الشاملة، لأن ذلك يتطلب رقابة البرلمان الغائبة في مثل تلك الأوقات.

مركز أضواء للبحوث و11 السات الإستر اتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org عقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء



- 5 ليس لحكومة تصريف الأعمال القيام بالتعاقد لإبرام القروض، أو إحداث أية أعباء مالية أو صرف أية اعتمادات.
 - 6 وليس من صلاحياتها أيضاً تحديد أسعار السلع والخدمات التي تؤثر على الواقع الاقتصادي للبلد.
 - 7 ولا يجوزلها إصدار أوامر تعيينات في الدرجات الخاصة، اذ ان ذلك يندرج تحت مفهوم الأعمال السياسية المحظور القيام بها من قبل حكومة تصريف الأعمال.
 - 8 ليس لها كذلك تغيير الهياكل الاقتصادية للدولة، لأن ذلك يندرج أيضاً ضمن مفهوم السياسات العليا للدولة، والمستثناة من صلاحيات حكومة تصريف الأعمال.
 - 9 ان لا تتخذ أية قرارات أو اجراءات من شانها تقييد الحكومة اللاحقة أو ترهق ماليتها. ثالثاً الصلاحيات المخولة لحكومة تصريف الأعمال

بعد ان بينا المسائل الممنوع اتخاذها من قبل حكومة تصريف الأعمال، فلا بد والحالة هذه من الوقوف على الصلاحيات المخولة لحكومة (تصريف الأعمال) الواجب اتخاذها، من أجل استمرارية وديمومة عمل المرافق العامة، والحيلولة دون توقف الحياة الوطنية وقضايا الناس، وتمشية الأعمال اليومية الاعتيادية والروتينية والضرورية والعاجلة، اذ تستند تلك الصلاحيات إلى الأحكام الدستورية والآراء الفقهية والتطبيقات القضائية في المحيط الاقليمي والدولي التي تناولت هذا الموضوع، فالغالب من الآراء يعتبر الأعمال التالية هي من صلاحية حكومة تصريف الأعمال:

- 1 للحكومة الحق في تمشية الأمور اليومية والأعمال الروتينية، وهي تلك الأعمال التي لا يجوز تأجيلها أو إيقافها لأن في ذلك تعطيل للمرافق العامة. ومثال ذلك توقيع وزير الكهرباء عقداً مع وزير النفط لتجهيز المحطات الكهربائية بالوقود.
- 2 اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة لمعالجة المسائل التي تسقط قانوناً بمرور الزمن (التقادم)، أو اتخاذ القرار المناسب بالنسبة للعقود المعلقة على أجل.
 - 3 معالجة المسائل التي تستوجب اتخاذ قرارات عاجلة بسبب طبيعة تلك المسائل التي لا تحتمل التأجيل، ومثال ذلك أن عقداً أبرمته وزارة التجارة لاستيراد مواد غذائية، وان تلك المواد قابلة للتلف بطبيعتها جراء ارتفاع درجات الحرارة، فلا بد من اتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- 4 الأعمال التي لا تتضمن مشكلات ولا تواجه صعوبات، كالقرار الذي يتخذه الوزير المختص لسحب مبلغ من المال من المصرف الذي تتعامل معه الوزارة لغرض توزيع رواتب منتسبي وزارته.
 - 5 لا يجوز لحكومة تصريف الأعمال أن تتخذ أي قرار من شأنه تقييد الحكومة القادمة. 6- لا يجوز لحكومة تصريف الأعمال القيام بالأعمال والمسائل الخارجة عن اختصاصها والمذكورة في الفقرة أعلاه، وإذا ما تجرأت وقامت بها فان الطعن القانوني سيلاحقها بسبب عدم الاختصاص.

مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير



رابعاً - الدستور العراقى وحكومة تصريف الأعمال

بعد هذا الاستعراض المبسط والوجيز عن مفهوم حكومة تصريف الأعمال والصلاحيات الممنوحة لها لاتخاذ القرارات، أو ما ممنوع عليها القيام به، نسأل هل تضمن الدستور العراقي نصوصاً عن حكومة تصريف الأعمال؟ واذا وجدت نصوص من هذا القبيل فهل عرّف هذا المصطلح أو بيّن صلاحية الحكومة خلال تلك المدة؟ والإجابة نستعرض الموضوع على وفق الاتى:

تصريف الأعمال اليومية

فقد نصت الفقرة (د) من البند (ثامناً) من المادة (61) من الدستور على: (في حالة التصويت بسحب الثقة من مجلس الوزراء بأكمله، يستمر رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مناصبهم لتصريف الأمور اليومية لمدة لا تزيد على الثلاثين يوماً، إلى حين تأليف مجلس الوزراء الجديد).

كما نصت الفقرة (ثانياً) من المادة (64) من الدستور أيضاً على: (يدعو رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، إلى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها ستين يوماً من تاريخ الحل، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مستقيلاً، ويواصل تصريف الأمور اليومية). في النصين أعلاه أورد المشرع مصطلح (تصريف الأعمال اليومية)، ولم يرد مصطلح (تصريف الأعمال)، فهل ان الأخير مرادف للأول؟ وبغية الوقوف على هذا الأمر، نورد بعض التعاريف لمصطلح (تصريف الأعمال) التي تناولتها أحكام فقه القانون الدستوري اقليمياً وعالمياً ومنها: (هي الأعمال التي بفعل طابعها الضروري والعاجل تتطلب تدابير فورية لا بدمنها لتسيير المرافق العامة وقيام الحكومة بوظيفتها الإدارية اليومية).

فقد عرفه الفرنسي (بيار دلفولفي) Pierre Delvolve: (الأعمال التي تعود للنشاط اليومي للادارة، ماعدا الأعمال التي تؤدي إلى تعديل دائم لجهاز أو مرفق عام أو نظام قانوني). وقد عرفها مجلس شورى الدولة اللبناني: (... الأعمال الملحة الضاغطة والتي لا تحتمل التأجيل أو الإرجاء لحين تأليف الوزارة الجديدة والتي بسبب سرعتها تستوجب اتخاذ قرارات فورية او تلك التي تكون مقتصرة على تنفيذ مهمة الادارة اليومية...). رقم القرار 655/

وكذلك القرار الشهير الذي أصدره مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 4 / 4 / 1952 الذي جاء فيه: (... سلطة مناط بها تأمين استمرارية وديمومة الحياة الوطنية من تاريخ استقالة الحكومة، وتاريخ تأليف الحكومة الجديدة ...).

مما تقدم يتضح ان مصطلح (تصريف الأعمال اليومية) الوارد في دستورنا، مرادف لمصطلح (تصريف الأعمال) المتعارف عليه دولياً واقليمياً، لذا فان الحكومة المسحوب عنها الثقة برلمانياً، وكذلك الحكومة في مدة حل البرلمان، هي حكومة تصريف أعمال من الوجهة الفقهية والدستورية.

ولكن السؤال المهم يبرز في حالة انتهاء ولاية مجلس النواب الحالي في 2014/6/14 وعدم تشكيل حكومة جديدة والمدة من نهاية الدورة البرلمانية ولحين تشكيل الحكومة الجديدة قد تطول وقد تقصر مع غياب النص الدستوري المعالج لهذه المدة، اذ أن الحكومة غير مسحوب

مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء





عنها الثقة حتى يصار إلى حكم المادة (61/ ثامناً/د) من الدستور، ولا مجلس النواب في حالة حله بناء على طلب رئيس الجمهورية كما تقتضيه المادة (64/ثانياً)، فما هو الوصف او التكييف القانوني لهذه الحالة؟

والرأي لدينا: لكي تكون الحكومة بكامل صلاحياتها الدستورية يجب ان تكون هناك سلطة تشريعية (برلمان) قد منحت الحكومة الثقة على وفق الآلية المعروفة دستورياً هذا من جهة، أما من جهة ثانية، فان تلك الحكومة تكون خاضعة لرقابة السلطة التشريعية، وحيث ان انتهاء الولاية البرلمانية بانتهاء دورتها يعني فقدانها سلطة الرقابة على أعمال الحكومة، كما ان الثقة الممنوحة للحكومة قد انتهت بانتهاء الدورة الانتخابية ولا يوجد من يجدد هذه الثقة، فيكون الوضع الدستوري للحكومة هو ذات الوضع في حالة حل مجلس النواب المذكور في المادة (64) ثانياً من الدستور، وبذلك يكون الوصف القانوني لها باعتبارها حكومة تصريف أعمال وتتمتع بالصلاحيات المحدودة المذكورة في البند (ثالثاً) من مقالنا، وليس حكومة بكامل الصلاحيات كما يذهب البعض لغياب شرط المراقبة البرلمانية وانتهاء مدة الثقة الممنوحة لها. فضلاً عن محدودية صلاحيات حكومة تصريف الأعمال التي يجب ان تلتزم بها، فإن خروجها عن تلك الصلاحيات يخضع لرقابة الرأي العام، أو الرقابة السياسية التي تباشرها هيئات ذات عن تلك الصلاحيات يخضع لرقابة القضائية.

*قاض وباحث قانوني



مركز أضواء للبحوث و الدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





فرضية تشكيل الحكومة العراقية 5



من خلال الواقع الذي افرزته نتائج الانتخابات البرلمانية في العراق وتصريحات بعض رؤساء الكتل الضبابية التي لا تسلك سلوك الموقف الثابت في الطرح والإعلان عن موقف الرسمي لأي كتلة من الكتل السياسية بشأن رفض او قبول الولاية الثالثة للسيد نوري كامل المالكي يبرز دور اللاعب السياسي والإعلامي في صنع الفرضيات والاحتمالات التي يمكن ان تكون عليها التحالفات السياسية المستقبلية في العراق وكل منا يعطي فرضيات على هواه ، فلقد اصبح المواطن في العراق سياسي بالفطرة يناقش الامور السياسية ويتابع تحركات الكتل وميولها وأهوائها المتقلبة لحظة بلحظة ، ويستطيع قراءة وتحليل الاحداث واستنتاج المعطيات والحلول للمشاكل بينما الساسة في العراق اصبحوا اكثر بعداً عن التفكير بالمستقبل وعدم قدرتهم على وضع رؤى واطر للمشتركات والتفاعل حولها لخلق حالة من الوحدة والانسجام لبناء دولة ديمقراطية تقوم على اسس المواطنة والمصالحة والتاريخ والأهداف الوطنية التي يشترك فيها ابن البصرة مع ابن الانبار وكردستان

وفي هذا المقال اود ان اسلط الضوء على فرضية محتملة في تشكيل الحكومة العراقية وقد اشرت في مقال سابق بعد الانتخابات مباشرة الى ان الولاية الثالثة للسيد نوري المالكي هي ضرب من ضروب الخيال ، بعد ان كانت غالبية الاراء من الكتاب والأدباء والمثقفين والمواطنين يميلون لترجيح حصول السيد نوري المالكي على الولاية الثالثة ولكنني خالفتهم في الرأي وقد عرضت ذلك بمقال في سوق الشيوخ والحوار المتمدن والعراق تايمز بأن الولاية الثالثة من الصعب تحقيقيها على الرغم من تحقيق السيد نوري كامل المالكي التقدم الواضح للكتلة بشكل عام إلا انه من الصعب تحقيق الطموح للعوارض والموانع التي اشرت اليها في المقال السابق ، واليوم او ان افترض فرضية تشكيل الحكومة العراقية القادمة وهي فرضية على هوى الكاتب وليس كما يرغب الساسة ، فلو مُنحت لي فرصة اعطاء الرأي والمشورة لقدمت للراغبين هذه الفرضية وهي كالتالى .:

بما ان اغلب الكتل السياسية ترغب في ان يكون هنالك عرف دستوري بخصوص الولاية الثالثة ليتم عليها لاحقاً تشريع قانوني ودستوري بأن الولاية للرئاسات الثلاث تكون بدورتين انتخابيتين فقط، فأن ذلك حق مشروع يجب ان توافق عليه دولة القانون نزولاً عند رغبة الجميع وهو من وجهة نظرى مكسب سياسى وليس خسارة لمناصب الرئاسات الثلاث وقد

⁵ عماد عبد الكاظم العسكري - العراق تايمز





يسئل بعض الاشخاص عن كيفية عدم الخسارة ودولة القانون تتنازل عن منصب رئاسة الوزراء ؟ الجواب على ذلك توضحه لنا السياسة الداخلية لروسيا والعقلية السياسية للرئيس الروسى فلاديمير بوتن والرئيس الرديف دميتري ميدفيديف فبعد ان جاء الرئيس بوتن الى الرئاسة في اغسطس عام 1999 وأصبح رئيساً للحكومة باختيار من الرئيس بوريس يلتسن وانتخب في 26 مارس 2000 رئيساً لروسيا الاتحادية وأعيد انتخابه في 2004 وانتهت ولايته في 2008 قام بوتن بدعم المرشح دميتري ميدفيديف لتولى الرئاسة فهو من جهة اراد المحافظة على خط وسير العملية السياسية في روسيا على النحو الذي رسمه بوتن فلا بد من شخصية مقربة تؤسس لمرحلة بديلة وفق رؤيا ومنظور ثابت نسج خطوطه العريضة بوتن ، وفعلاً تمكن دميتري ميدفيديف من الترشح والفوز في الانتخابات وبنسبة 69% من مجموع اصوات الناخبين وشغل منصب رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الامن الروسى حتى 7 مايو 2012 وبهذا يكون قد انهى الشوط الذي كان عائقاً بوجه الرئيس الروسى فلاديمير بوتن لتولى الرئاسة بشكل مستمر وقطع الطريق امام القوى المعارضة كالحزب الشيوعي بزعامة غينادي زيوغانوف ، والحزب الليبرالي الديمقراطي بزعامة فلاديمير جيرينوفسكي ، والحزب الديمقراطي الروسي بزعامة أندري بوغدانوف لكي لا يشككوا في ديمقراطية روسيا، واخذ بوتن قسطاً من الراحة والتفكير وهو مطمئن بأن السياسية التي قام ببنائها في روسيا تسير على نفس المنوال ، وللتاريخ ومن وجهة نظرى طبعاً ، ارى في المستقبل بعد ان تتنتهى الولاية الاخرى للرئيس بوتن سيأتى الرئيس الرديف دميتري ميدفيديف ليفوز في انتخابات 2020 كرئيس لروسيا في المستقبل وهو بناء سياسي ناضج فيه نوع من الحبكة السياسية وبروح ديمقراطية منتجة في الواقع الروسي من حيث البناء والتطور والاقتصاد والتكنولوجيا والصحة والتعليم ووفق خطط واستراتيجيات طويلة الامد يتعاقب عليها بوتن ودميتري وهنا اجد ان الفرضية قد اتضحت معالمها ان ارادت دولة القانون الاحتفاظ بمنصب رئاسة الوزراء او الائتلاف الوطني بشكل عام ، فيتوجب عليهم ان يقدموا مرشحاً رديفاً في هذا الوقت تحديداً ، لعبور مرحلة خطرة في تاريخ العراق وهو ايضاً مشروع وطني ناضج لإَظهار شخصية قيادية قادرة على التعامل وبشَّكل سياسي نَّاجح مع الخارطة السياسيةُ في العراق والمنطقة وضامن للتوجهات الوطنية ايضاً ، وقادر على المحافظة على توازن العملية السياسية وجمع الاضداد تحت مظلة العراق الواحد وقطع الطريق امام الفرضيات الاخرى المحتملة نتيجة الواقع السياسي الذي يعيش العراق والتخندقات الطائفية والمذهبية والعرقية والقومية وخلق حالةً من الوئام بناءاً على مرتكزات وطنية حقيقية لا يشعر فيها الاخر انه مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة ، فالجميع يجب ان يشعروا انهم بنفس الحقوق والامتيازات ومواطنين من الدرجة الاولى ، وبالتالي تستطيع قوى التحالف الوطنى ودولة القانون من تقديم قادة قادرين على النجاح وضامنين لخطوط سير العملية السياسية في الطرق الوعرة والإرهاصات المستقبلية ، اما اذا اصرت دولة القانون على مرشحها الوحيد وهو السيد نوري المالكي فأن التحالف الوطني متمثلاً ((بالمواطن والأحرار)) لن يكون امامه غير التحالف مع القوى العراقية الاخرى ك (متحدون والوطنية والعربية والأكراد والتيار المدنى الديمقراطي وبعض الكتل الاخرى) التي قد تنضوى في اطار هذا التحالف وشرط هذا التحالف هو القبول

مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





بمطالب القوى الوطنية التى تطرحها على مرشح التحالف لتحقيقها للحصول على فيزة المرور من قبل القوى الوطنية ، والانضمام الى هذا التحالف الاكبر ويتعهد التحالف الوطني بتطبيقها في الاشهر الأولى من تشكيل الحكومة ويكون الضامن الاول لتحقيق هذه المطالب في حال تم ترشيح شخصية معينة لمنصب رئاسة الوزراء ، فأن عليه الموافقة على تلك المطالب ليتم إعطاءه الضوء الاخضر من قبل القوى الوطنية الاخرى وهذا ما تحدث به الدكتور سليم الجبوري في برنامج حوار على البغدادية ولكن مقدم البرنامج السيد نجم الربيعي لم يرغب في استيعاب الطرح وأصر على قوله انت مع الولاية الثالثة ام ضدها ؟ وكان الدكتور سليم الجبوري يجيب السيد نجم الربيعي ، بأننا لسنا مع او ضد ، ولكننا لدينا مطالب نعرضها على أي شخصية يتم ترشيحها من قبل التحالف الوطنى فإذا وافق عليها سرنا جميعاً معه وأعطيناه الضوء الاخضر بشرط ان يكون التحالف الوطني (هو الضامن) وهنا لم يرغب السيد نجم الربيعي بإجابة الدكتور سليم الجبوري لأنه كان يريد ان يسمع اجابة تطربه كمقدم برنامج في البغدادية ، بلا ولاية ثالثة للمالكي ، ولكن الدكتور سليم الجبوري كان سليماً في فهم الواقع وتشخيصه ، فماذا لو ان التحالف الوطنى بجميع كتله المختلفة والمؤتلفة قاموا بترشيح السيد نوري المالكي لولاية ثالثة! ماذا سيكون موقف سليم الجبوري والبعض الرافض للولاية الثالثة ، وهي فرضية محتملة ليست صعبة وليست معدومة ، وهنا يكون من حق الدكتور سليم الجبوري ان لا يستبق الرد بالرفض ، لان في السياسة متغيرات وفشل حكومة السيد المالكي في تقديري شخصياً ليس لأن السيد المالكي فاشل ، بل لان اطراف العملية السياسية والحكومية لم ترغب بنجاح السيد المالكي ، فمن الظلم ان ننسب الفشل للمالكي كرئيس وزراء لان الكابينة الوزارية أسست على المحاصصة وليس بمقدور المالكي او اياد علاوي او النجيفي او مسعود البرزاني او أي شخصية اخرى يكون بمحل المالكي ويستطيع ان يتقدم خطوة واحدة في ظل ظروف معروفة وواضحة شكلت عليها حكومة الشراكة المنتهية ولايتها ، إلا ان العمل بالممكن هو ما كان موجود ومفروض وإطراف العملية السياسية يعلمون ذلك ، ولهذا هم ليس لديهم اشكال في شخصية المالكي كرئيس وزراء ، ولكن اشكالهم في التجاهل الحاصل من قبله لهم ، وعدم الاكتراث بهم ، والسير بمعزل عنهم ، وفق ما يراه وما يعتقده الاصوب ولهذا هم ليسوا راضين عنه من هذا الجانب ، وليس من جوانب الفشل والنجاح في الحكومة وهذه هي علتهم الحقيقية ، وهو كرئيس مجلس وزراء اجتهد فأن اصاب فله اجران وان اخطأ فله اجر ، وهذا ا ما سيسجله التاريخ له بعد ان يقدم التحالف الوطني مرشحه القادم لخلافة رئيس الوزراء، وعند ذلك لكل حادث حديث والمهم في هذا الحديث هو ان فرضية تشكيل الحكومة العراقية ممكنة بالتحالف الوطني اذا ما تنازل السيد نوري المالكي لشخصية اخرى وعندها يمكن تشكيل حكومة الاغلبية السياسية بانضمام بعض القوى الوطنية وغير ممكن بإصرار السيد المالكي على الترشيح للولاية الثالثة وعندها سيضطر المواطن والأحرار لركوب الموجة الاكبر والتحالف مع القوى الوطنية الاخرى لتشكيل الكتلة الاكبر.



مركز أضواء للبحوث و10 الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





محاولة في تفكيك المشهد السياسي العراقي⁶



لا أريد ان اكتب مقالا يعالج الوضع السياسي في العراق الذي يكتب عنه العراقيون يوميا عشرات المقالات ، اذ نقرأ ونسمع ما يصلنا منها ، وقد برعت أسماء عراقية ممتازة في نشر تحليلات في معالجة حالات ومراقبة أزمات ، وتعد نصوصهم بمنتهى القوة والمنعة والتفكير النقدي الجاد ، علما بأن هناك المئات من الكتبة غير المحترفين يعبرون عن آرائهم على الانترنيت بمنتهى السماجة والسذاجة وسيكنسهم الزمن ، نظرا لانعدام موضوعيتهم وتهريجهم وما يقومون به من توزيع اتهامات او القاء شتائم او إشاعة اساءات واستخدام أوسخ الكلمات والأوصاف لأسباب سياسيَّة او طائفيّة او سايكولوجية مريضة .. دعوني اليوم أتحدث مفككا المشهد السياسى العراقى وما يعانيه من خلل وانقسامات ، وأتساءل: هل سيجد أهل العراق طريقهم في ظل واقع خلقته ظروف عملية سياسية خطيرة مع رواسب مرحلة تاريخية مضت ومخلفات عهد سياسي راحل ؟؟

لقد جعلوني وغيري ننحدر الى مستوى العملية السياسية الحالية ، وهي وليدة زمن الاحتلال الامريكي للعراق . انها العملية التي قسمت العراقيين الي ثلاثة (شعوب) متباينة باسم " المكونات الاساسية " مع نظرتها الى بقية العراقيين كمجرّد اقليات تافهة (كذا)! كلّ هذا جرى بعد ان كانت نخب العراق الفاعلة تتطلّع الى الارتفاع بالعراق الى مستوى احدى عجائب الدنيا (الجنائن المعلقة) ، وكانت حالمة بذلك كأحلام العصافير! السؤال الآن: ما هي حالة هذه (الشعوب) التى افتقدت الإرادة الوطنيّة الموحّدة منذ زمن طويل ، نتيجة للضربات والسياسات التي مورست ضد العراقيين منذ اكثر من خمسين سنة؟

أولا: أمامنا الشعب الكردي الذي يبدو اليوم وقد انقسم سياسيّا الى اتحاديين وديمقراطيين وتغييريين واسلاميين محافظين وغيرهم في اقليمهم الموّحد بعد ان خاضوا صراعات دمويّة في ما بينهم ، ولكنهم جميعا توحّدوا في ظلّ إرادة سياسيّة واحدة إزاء العراقيين ، اذ آمن الكرد جميعهم بمبادئ واحدة لم يتفرقوا أبدا من دونها ومن دون المصالح الخاصة بإقليمهم ، وهذا سر قوتهم في التعامل مع بقيّة العراقيين ، وسواء رضينا ام أبينا ، فهم حتى الآن أذكياء

ويعرفون كيف يشتغلون سياسيًا مع الاخرين!

ثانيا: اما الشعب الشيعي في العراق - ضمن المنطق الذي فرضته العمليّة السياسيّة - ، وكما انبثق ما اسمى ب" البيت الشيعى " ، فهو ينقسم الى شيعة اسلاميين يتبعون مرجعية طهران الايرانيّة ومنهم الدعويون والبدريون وغيرهما ، والى شيعة اسلاميين يتبعون مرجعيّة النجف

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

⁶ د. سيّار الجَميل - موقع الدكتور سيار الجميل

العراقية ومنهم كلّ من المجلسيين والصدريين مع غيرهما من الاتباع .. ويبدو ان الانقسام سيتعمّق في حالة عدم استمرار التحالف الوطني الشيعي بينهم ، الا في حالة انضمام الدعويين الى مرجعية العراق وترك نوري المالكي لوحده! اما في حالة الرضوخ لإرادة ايران بقبول الولاية الثالثة ، فسيلعب المالكي بالجميع لعبته على امتداد السنين القادمة! ان الشيعة بقسميهما يشكلون الاغلبية السياسية ، ولكن الاقلية المعلمنة، فلا يعتبرونها منهم ما دامت لا تحمل اية توجهات دينية مقدسة بحيث تقدم عراقيتها وعلمنتها على شيعيتها مع احترامها للمذهب.

ثالثا: اما السنّة في العراق فهم الحلقة الأضعف، فهم يعيشون ضياعا واغترابا، وقد ازدادوا تشرذما بفعل عدم وجود اي انتماء يجمعهم او مرجعيّة توحدّهم، فبقيت إرادتهم مشلولة، ولا مبادئ موحدّة تربطهم وتؤلّف بينهم، وهم ما زالوا يتغنوّن باسم الوطن والعروبة والإسلام علما بأنّهم غير مترابطين لا من الناحية الجغرافيّة ولا من الناحيّة التنظيمية، وليست لهم ايّة إرادة سياسيّة تجمعهم، كما انهم لم يفكرّوا يوما انهم جزء له استقلاليته ومشروعه في كيان عراقي خاص بهم، بل وتجدهم غير منسجمين لا من الناحيّة الاجتماعيّة ولا الثقافية ولكنهم يشعرون جميعا بأنّهم عرضة للتهميش والإقصاء وقد اتهموا بالبعث والإرهاب والتكفير وما أشيع عنهم اعلاميّا وسياسيّا منذ العام 2003 ، مدنهم محاصرة او محتلة او مضطهدة ولا تمنح لها حقوقها واستحقاقاتها .. مع معاناتهم من معاملة سيئة . انّ السنّة في العراق غير موحدّين على الإطلاق ، بل ان المأساة عند بعضهم الذي يبيع كلّ قيمه ومبادئه وأهله من اجل موحدّين على الإطلاق ، بل ان المأساة عند بعضهم الذي يبيع كلّ قيمه ومبادئه وأهله من اجل السلطة والمال والجاه مع ثمة تباينات طبقيّة ومدينية وريفيّة وعرقيّة فيما بينهم ..

رابعا: القوى العلمانية العراقية ، وهي قوى نخبوية غدّت أقلية مكروهة ومهمشة اليوم في مجتمع يسود فيه المناخ الديني والسلوك الطائفي ، وهي قوى لا تلقى أية استجابة تذكر لدى الناس ، بل وانها مخترقة من أناس موتورين وباطنيين يتحدثون باسمها ولكنهم قلوبهم مع السلطة .. وتتوضّح صورتها البائسة بواسطة الانتخابات الاخيرة . ان العلمانيين العراقيين غير متفقين حتى اليوم على برنامج سياستي موحّد او على فكر ايديولوجي مرن او مبادئ وطنية حقيقية ، ولم تزل الخلافات جوهرية بين الليبراليين والديمقراطيين والقوميين والماركسيين التقدميين والشيوعيين . مع ضعف صوتهم في بحر من الاعلاميات الهجينة والفوضوية والطائفية والارتزاقية . ان نظافة هؤلاء وقوة مبادئهم لا تستقيم مع غيرهم من الجهلة وذوي والمصالح الخاصة او مع المنافسين الطائفيين والمتخلفين! كنت قد اقترحت على احد الزعماء السياسيين العلمانيين العراقيين ولمرتين اثنتين، ان يغادر اطار العملية السياسية الحالية ، السياسيات الماضيات لمقاركا . واعتقد انه لو قاد معارضة سياسية برلمانية فاعلة في السنوات الأربع فضل البقاء مشاركا . واعتقد انه لو قاد معارضة سياسية برلمانية فاعلة في السنوات الأربع الماضيات لحاز اليوم على اكثر من مليون صوت!

ان المشاكل التي يعانيها العراق اليوم لا يمكن ان تجد حلولا لها من خلال انتخابات برلمانية والتي لها فائدة تاريخية واحدة ، انها عبرت عن انقسام العراقيين تعبيرا صادقا وواضحا ، وسواء كانت الانتخابات مزورة ام ليست كذلك ، فان " التغيير " الذي حلم به البعض ، بل وبني عليه الأمال لا يمكن ان يحدث سياسيا في بنية سياسية تقليدية متخلفة ومستلبة ومختلة

مركز أضواء للبحوث و²الدر اسات الإستر اتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org





الموازين في مجتمع يعاني من الانقسام ، بل وان التغيير يحدث من خلال نهج معين واضح له برامجه ورؤيته المستقبلية البعيدة . ان القيادات الطوباوية المعروفة على الساحة العراقية لا يمكنها ان تقود أيّة ثورة ، او اي تغيير جذري من اجل البناء والمجتمع يعاني من كل هذه الانقسامات

ان الانقسام الذي أنتجته العملية السياسية الماكرة التي قامت بتفسيخ بنية المجتمع العراقي اليوم وجعلتها حقيقة تمشى على الأرض هو اخطر ما يعانى منه العراق اليوم. لقد عاش العراقيون انقسامات سياسية متعددة على امتداد القرن العشرين ، وجرت دماء وذهبت ضحايا وجرت انقلابات واكتظت معتقلات وسحلت أجساد ونصبت مشانق وأعدمت قيادات وأزهقت أرواح .. ولكن انقسامات اليوم اخطر وامر ، اذ ترسخت الكراهية والأحقاد بين الأعراق والمذاهب والطوائف والجهويات.. وبالرغم من كلّ التفسخات الحاصلة وافتقاد الأمن واستلاب الثروات الوطنية ، إلا أن الانتخابات في كل مرة تحرّك المشهد السياسي ، وبقدر ما يمضى الزمن بكل مثالبه السياسية ، إلا أن الوعى بها عند العراقيين يبدو عاليا جدا ، وكأنهم بدأوا يراهنون عليها من اجل إبقاء حزب حاكم او زعيم متسلط او من اجل تغيير حزب او زعيم او حالة .. ويبدو أن العراقيين المؤمنين بالتغيير الحقيقي كانوا من القلة بمكان .. ولقد سبقني احد الأخوة الكتّاب العراقيين بالقول ان الأسلوب الديمقراطي الذي راهن عليه البعض من اجل التغيير لا يجدي نفعا ، وارى ان التغيير الحقيقي بحاجة الى حدث تاريخي كبير يسلك طريق القطيعة وان الضرورة تقضي بحصول مفاجأة كبرى بمجيء قيادة تؤمن بتغيير العراق وتقدمه. بمعنى ان التغيير الحقيقي لا يأتي الا من خلال ثورة حقيقية ترسم طريقا جديدا للحياة . لقد انتهى ماراثون الانتخابات لعام 2014 نهايات غير سعيدة للجميع بعد ان قالت (الشعوب) كلمتها، ولكن علينا ان نعلم بأنّ مشكلاتها هي غير مشكلات النخب السياسيّة التي تطمح بكلّ قواها الى استلاب السلطة والمال وستبقى الأحوال تراوح فى مكانها ، بل تزداد كلّ يوم تعقيدا بسبب مشكلة تنصيب رئيس الوزراء وتوزيع المناصب، ولا يعرف حتى الآن من سيفوز بالسلطة في ظل صراع النخبة المعلن او ذوبانه في كواليس المنطقة الخضراء .. وما الذي تريد ايران رسمه من اجل ابقاء العراق ضعيفا جدا وذيلا لها لا ندّا يواجهها ويقف أمام مشروعها من اجل مصالحه الوطنيّة! دعونا ننتظر مفاجآت قادمة وللحديث بقية. *مؤرخ واكاديمي



مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





مجتمع النصب والتزوير وإنتحال الشخصيات⁷



ظاهرة التزوير والنصب والاحتيال وانتحال الشخصيات في المجتمع العراقي باتت ظاهرة مستشرية في المجتمع العراقي ، حيث جاء استفحالها في خضم جملة من التغيرات الاجتماعية التي افرزتها وفرضتها ظروف الحروب العبثية التي خاضها النظام السابق والاحتلال الامريكي الغاشم للعراق وما تبعه من انهيار وتردي أمني واضح انعكس بشكل أو بآخر على منظومة القيم الاجتماعية ووحدة النسيج الاجتماعي العراقي . ويستهدف النصاب والمحتال والمزور الحصول على أموال الآخرين، أو الامتلاك بالباطل لأشياء ذات قيمة مادية عن طريق الغش والخداع والمراوغة والتزييف واختلاق الأكاذيب والمعاذير وتبديل الواقع والمبالغة والتهويل بجاذبية مصطنعة تشد أنظار وأسماع الآخرين بما يضمن استثارة دوافعهم وانفعالاتهم وعواطفهم" (انظر، الدكتور أكرم زيدان ، سيكولوجية المال ، سلسلة عالم المعرفة ، مايو 2008). وقد عرف المشرع العراقي التزوير في المادة 286 من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل ،ليقطع دابر الاجتهادات بالقول (التزوير هو تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند او وثيقة او اي محرر اخر بإحدى الطرق المادية والمعنوية التي بينها القانون، تغييراً من شأنه احداث ضرر بالمصلحة العامة او بشخص من الاشخاص) ... ويستهدف المحتالون والنصابون والمزورون عادة ، جمع المال في الدرجة الاولى ، والبحث عن الأمان لدى من يفتقدون الأمان خاصة من عاشوا ظروفا صعبة وحرمان شديد من الاحتياجات الأساسية، فالرغبة الشديدة لدرجة الشراهة في جمع المال قد تكون مدخلا للسلطة وما تمنحه من مزايا خاصة في المجتمعات التي تتزاوج فيها السلطة مع الثروة فيجد الشخص أنه جمع كل مصادر القوة والسيطرة في يديه ، وهي احتياجات محبطة وغير مشبعة لدى المتطلعين بشغف إلى المال ، لذلك نتوقع أن يستمر سعيهم الشره نحو المال طول الوقت ، فهم لن يشبعوا لأن المسألة ليست احتياجات مالية تهدأ بالحصول على قصر وسيارة ورصيد في البنك والملاحظ تكرار حوادث النصب والاحتيال ، وذلك لأن النصّابون يجددون دائما" في وسائل مبتكرة للنصب والاحتيال ، بالإضافة الى أن معظم الناس غالبا" ما يكون لديهم قدر من الدوافع والاحتياجات

⁷ عماد علو - الزمان





يجعلهم لا يرون الواقع كما هو بل يرون احتياجاتهم فيندفعون بلا منطق نحو المصير المحتوم ، خاصة وأن كثيرا من النظريات الاقتصادية الحديثة أثبتت بأن الناس ليسوا دائما منطقيين في التعامل مع المال بل يحيط تعاملهم الكثير من المشاعر والانفعالات والتحيزات ، وهذا ما يلعب عليه النصَّابون، فقد عرفوا ذلك بفطرتهم الشريرة قبل أن يكتشفها العلم . والغريب أن الناس في مجتمعنا ينظرون اليوم الى النصاب على اساس أنه شخص شديد الذكاء والمكر والدهاء والخيانة وانعدام الخلق والضمير، وقد يكون الأمر كذلك في بعض الحالات، ولكن القراءة العلمية لحوادث النصب تثبت بأن لكل نصّاب تركيبته ودوافعه وظروفه. ان البيئة المجتمعية في العراق منذ حل الاجهزة الامنية عام 2003 ، باتت بيئة محرضة على النصب والاحتيال ، وهذه البيئة تميزت بشكل واضح بالفساد الاداري والمالي ، حتى أن هذه الامور انعكست تدريجيا" على المجتمع فنرى على سبيل المثال لا الحصر أنتشار الغش بين الطلبة في المدارس وهم يجدون تشجيعا من ذويهم ومن المجتمع على ذلك ويعتبرون ذلك شطارة وفهلوة ، فيكبرون وقد تطبعوا على ذلك فيكملون طريقهم بالرشوة والسرقة والاختلاس وتزوير الانتخابات وما الي ذلك ؟ كما أن من سمات البيئة العراقية تفاقم حالة الحرمان نتيجة تصاعد حاجات الناس الضرورية والكمالية في عالم يشهد تسارعا" غير مسبوق في التطور والنموكما بات من سمات البيئة الاجتماعية اليوم هو عدم الأمانة: بمعنى أن تصبح الأمانة شيئا ثانويا أو هامشيا في المجتمع ، فتجد صاحب السلطة يسى استخدام سلطته ، والطبيب ليس أمينا مع مرضاه ، والمحامى يمارس أقصى درجات الخداع والتمويه وربما التزوير ، والمهندس لا يراعى الله ولا يراعى ضميره في مواد البناء ، والحرفي لا يتقن عمله ، والقاضي غير محايد . كل ذلك بسبب تصاعد واتساع سمة الطمع: فكل إنسان يريد أن يحصل على أقصى ما يمكن، وأن يتفوق على أقرانه في الامتلاك والملكية ، وأن يتباهى بما لديه . ان تفاقم ظاهرة النصب والاحتيال والتزوير اليوم تعود ايضا" الى ضعف القوانين وبطء التقاضى: مما يمنح النصّاب فرصة للاستفادة من ثغرات القوانين ومن يأس الناس من الحصول على حقوقهم عن طريق القضاء ، لذلك نرى أن الكثير من الناس عادوا للجوء الى الاساليب العشائرية والقبلية القديمة الاستحصال حقوقهم أو للحماية من شرور عصابات الجريمة المنظمة وضعفت الثقة بقدرة الاجهزة الامنية والشرطية على تنفيذ القوانين وحماية الناس. ان تردى الواقع الاجتماعي طيلة السنوات العشر الماضية ساعد على شيوع قيم الفهلوة (الكلاوات) والكذب والخداع والاحتيال، واعتبارها نوعا من المفهومية والشطارة والذكاء فبات يوصف من يمارس الاحتيال والنصب بأنه (لوتي) و (سبع) ؟ وهي سمات وصفات لا تتطابق مع المنطق ولا مع التقاليد والقيم الشرعية التي تتسم بها المجتمعات المتوازنة المستقرة لقد تغير نمط الحياة العراقية بشكل واضح منذ عام 2003 فتصاعدت لدى الناس الشراهة الاستهلاكية فتورطوا مندفعين في شراء واقتناء أشياء كثيرة تفوق قدراتهم فيضطرون للاقتراض ثم للنصب ، وربما للسرقة أو الاختلاس أو حتى القتل رغبة في الظهور بمظهر الثراء أو الكرم الزائد كنوع من المباهاة الاجتماعية . واليوم نرى في المجتمع العراقي الكثير من الامثلة على النصب والاحتيال والتزوير ، فكم من موظف صحي اصبح طبيبا" أو صيدلانيا" ، وكم من عنصر أمن اصبح في ليلة وضحاها ضابطا" كبيرا" في المؤسسات الامنية والعسكرية ليجنى من الناس الاتاوات

> مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





والارباح لقاء تمشية معاملاتهم والتوسط لقضاء حاجاتهم ؟ أما قضية الشهادات المزورة في العراق فقد أخذت ابعادا" غير مسبوقة بعد أن اعلن ديوان الرقابة المالية سنة 2008 اكتشاف اكثر من ألف شهادة مزورة في مديرية واحدة تابعة لوزارة التربية. اعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي يوم 2002/2022 أنه تم رصد 1393 شهادة مزورة للعام الدراسي 2006- 2009 و75 للعام 2008- 2009. كما واعلنت لجنة النزاهة النيابية أنها كشفت في آذار 2011، عن وجود 20 ألف شهادة دراسية مزورة لموظفين في مؤسسات الحكومة الحالية، مشيرة إلى أنها ستقوم باتخاذ إجراءات مشددة بحق أولئك الموظفين أصحاب الشهادات المزورة. الاأن الغريب والعجيب في الامر أن الحكومة العراقية سرعان ما اصدرت قرارا يقضي بتشكيل لجنة لتقديم مقترحات بشأن العفو عن الموظفين الذين قاموا بتزوير شهادات ووثائق ، برئاسة المستشار القانوني وعضوية مدير الدائرة القانونية في الأمانة العامة وممثل عن وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى . اما جرائم تزوير العملة وتزوير الوكالات والوثائق الخاصة بالعقارات والسيارات فقد استشرت وتفاقمت لدرجة اصبح من الصعب حصرها وتحديد حجمها واضرارها المادية والاجتماعية! كان الله في عون العراق ما العراقيين.





مركز أضواء للبحوث و2الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير